مجتمع

قطر: العودة المدرسية في أول سبتمبر

أعلنت وزارة التعليم والتعليم العالي في قطر عن بدء دوام العام الأكاديمي 2020- 2021، اعتباراً من 19 أغسطس/ آب المقبل للموظفين، فيما سيبدأ دوام التلاميذ في أول سبتمبر/ أيلول المقبل، مع ضرورة التزام الجميع بالحضور وعدم التغيب. وأشارت الوزارة إلى أنّها تعمل في هذا السياق على التنسيق مع مديري ومديرات المدارس حول خطة الدوام والحضور والإجراءات المتعلقة بالنسبة للتلاميذ والموظفين. كذلك، أكدت التقيد التام بمختلف الإجراءات الاحترازية الصحية داخل المدارس لضمان سلامة الجميع. (قنا)

النمسا: توقيف عناصر من الشرطة بسبب العنف

أعلنت السلطات النمساوية، عن توقيف 8 عناصر شرطة عن العمل مؤقتاً، بسبب ممارستهم العنف ضد شخص في العاصمة فيينا. وأوضح بيان صادر عن شرطة العاصمة، أنّ التحقيقات كشفت أدلة جديدة حول حادثة ضرب عناصر الشرطة لشخص (28 سنة) العام الماضي. وأضاف أنّه تقرر نتيجة تحقيقات وحدة مكافحة الفساد توقيف العناصر عن العمل مؤقتاً، لسوء أداء واجبهم. وأشار البيان، إلى أنّه منذ 2018، تم تقديم 350 شكوى ضد عناصر الشرطة بسبب سوء تعاملهم، وأنّ 3 من الشكاوى اتخذت بحقها الإجراءات القضائية. (الأناضول)

بلاستيك في المحاصيل

خطورة النفايات البلاستيكية التي ترمى في الطبيعة سواء في التربة أو في المسطحات المائية والأنهار، وهي التي تزايدت أخيراً بسبب نفايات الوقاية من كورونا من كمامات وقفازات وأقنعة بلاستيكية، كما في الصورة لباحثة في نهر سربايا بإندونيسيا، تمتد إلى احتمال دخول البلاستيك إلى المحاصيل الغذائية. فقد وجد علماء أنّ في إمكان جزيئات البلاستيك الدقيقة «ميكروبلاستيك» النفاذ إلى المحاصيل والخضروات من خلال اختراق نظام الجذور. وتشير نتائج الدراسة التي نُشرت في مجلة «نايتشر سوستاينابيليتي» البريطانية، إلى أنّ معظم جزيئات البلاستيك الدقيقة منبعثة أو تُفرغ مباشرة أو من خلال تحلل البلاستيك في البيئة الأرضية وتراكمها في التربة، ما يشكل تهديداً محتملاً للنظام البيئي. ويأمل باحثون من الأكاديمية الصينية للعلوم في تقييم امتصاص نباتات المحاصيل للميكروبلاستيك، وتحديد آثاره الضارة في مياه الصرف الصحي والريّ الزراعي. وحلل العلماء امتصاص القمح والخس للميكروبلاستيك، من مياه الصرف المعالجة في الزراعة المائية والتربة الرملية. وظهر أنّ بإمكان الجسيمات اختراق الجذور. كذلك، يمكن أن تؤدي عملية النتح النباتي (خروج الماء لإدخال ثاني أوكسيد الكربون) إلى سحب جزيئات البلاستيك الدقيقة للنفاذ إلى الأجزاء الصالحة للأكل من المحاصيل عن طريق الماء والمُغذيات.

(شينخوا)

(جوليان رامادون/ Getty)

مآسي الانتحار في الحسكة

عبد الله البشير

ارتفع عدد وقائع الانتحار في محافظة الحسكة، شمالي شرق سورية، لا سيما في مدينة القامشلي، منذ مطلع العام الجاري، حتى أنّ أطفالاً ومسنين أنهوا حياتهم، لأسباب كانت خفية عن الوسط الذي يعيشون فيه، مع غياب الدعم النفسي والمجتمعي.

في هذا الإطار، يعرّف اختصاصي الأمراض النفسية، الطبيب ماجد فهيم، لـ«العربي الجديد» الانتحار بأنّه أيّ فعل ينهي به الشخص حياته، هرباً من المعاناة واليأس والظروف التي يعتقد الشخص أنّها خارج إرادته، وعدم القدرة على السيطرة وضبط النفس. يشير إلى أنّ الانتحار من وجهة نظر الطب النفسي حالة تدل على شخصية غير سويّة، فالمنتحر وصل إلى مرحلة من اختلال التوازن النفسي، وبالتالي ستكون تصرفاته غير منطقية، واندفاعية، من دون التفكير بالعواقب.

تختلف نسب الانتحار باختلاف العوامل، ويقول فهيم: «تختلف نسبة الانتحار باختلاف الفئة العمرية ومستوى المعيشة والثقافة السائدة في المجتمع، إذ تزداد في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، وتزداد بين فئة الأعمار من 16 إلى 25 عاماً، وذلك بسبب الاندفاعية الناتجة عن عدم النضج واكتمال الشخصية وعدم تحكيم العقل. كذلك، تزداد في فئة 70 عاماً وما فوق خصوصاً في الدول الغربية، بسبب نمط الحياة الذي يفرض نوعاً من العزلة ويسبب الاكتئاب. والأخير من أهم أسباب الانتحار. ويعتبر الانتحار في المرتبة العاشرة بين أسباب الوفيات في العالم، فيما نسبة الانتحار لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث، وأساليب الانتحار لدى الذكور أكثر عنفاً. كذلك، فإنّ الإناث تزيد لديهن محاولات الانتحار أكثر من الذكور». ويلفت فهيم إلى أنّ الشخص الذي سيقدم على الانتحار عادة ما يعبر للآخرين عن رغبته في الانتحار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للدلالة على يأسه من الحياة، كأن يقول إنّ الحياة لا تستحق أن نعيشها. وهو ما يصنف كمطلب للمساعدة بشكل غير مباشر».

وعن أسباب الانتحار في الحسكة بالذات، يقول الطبيب: «الاضطرابات النفسية (لا سيما الاكتئاب) نسبتها 40 في المائة من أسباب الانتحار. وهناك الخلل في العلاقات الأسرية والزوجية، وغياب الدعم الاجتماعي، والبطالة وسوء الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى إدمان الكحول والمخدرات، والأزمات والضغوط النفسية المفاجئة (خسارة مالية أو فقدان شخص عزيز)». ويلفت إلى أنّ «لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت عموماً دوراً سلبياً في التشجيع على الانتحار، فضلاً عن ظروف الحرب والنزوح ومشاهد القتل والتعذيب والدمار التي تسبب ضعف الرقابة على الأطفال، وسهولة الحصول على المواد المخدرة والإدمان».

أما عن الحلول وطرق الوقاية والتوعية من الانتحار، فيوضح فهيم: «تتطلب الحلول تضافر جهود المجتمع في المستويات كافة، فضلاً عن رفع مستوى الوعي الصحي وضرورة معالجة الاضطرابات النفسية قبل تفاقمها، والحدّ من الاستهلاك الضارّ والمتزايد للكحول، وتأمين فرص عمل للشباب، ونشر الوعي المجتمعي وذلك من خلال الندوات والمحاضرات، وضرورة الترابط والدعم الأسري، والابتعاد عن النزاعات والخلافات الأسرية المؤثرة على الأطفال».

فيصل، أحد المطلعين على قضية انتحار الستيني «ب.ع.» يقول لـ«العربي الجديد»: «يبلغ من العمر 65 عاماً وكان يعاني من اضطرابات نفسية دفعته لإلقاء نفسه من فوق جسر للمشاة بحي جودي شرقي القامشلي. لم يكن يخرج من المنزل، لكنّه استغل فرصة خروج زوجته حينها ليلقي بنفسه ويقضي متأثراً بجراحه».

وكان الشاب «ج. ي.» (23 عاماً) من مدينة القامشلي، أقدم على الانتحار بعد قصة حبّ لفتاة من إثنية تختلف عن إثنيته، فعارض أهله الزواج بها، ليسافر إلى أوروبا، ويعيش حالة من الصدمة كما نقل أحد أقاربه لـ«العربي الجديد»، ليقدم على محاولة انتحار، عاد إثرها إلى سورية، ليحاول الاندماج والعمل وبدء حياة جديدة، ويعيش مجدداً جواً من العزلة والحزن وينهي حياته أخيراً.

يقول مصدر خاص لـ«العربي الجديد» إنّ «أ. ك.» الذي يبلغ من العمر 50 عاماً، كان متزوجاً ويحمل شهادة جامعية ويعمل في منظمة تختص بالزراعة، لكنّ ظروفه حالت دون تمكنه من الزواج ثانية من زميلة له بسبب رفض أهلها، كونه متزوجاً، ليقدم على إطلاق النار عليها متسبباً لها بجراح خطرة، وينتحر على الفور.

تهميش

للمدرس الخمسيني سلام المحمد، تفسيرات لوقائع الانتحار في الحسكة، إذ يقول لـ«العربي الجديد»: «لاحظت أنّ الشبّان هم الأكثر ميلاً للانتحار، فمنهم من خاض تجربة عاطفية لا يدرك أبعادها، ومنهم من يواجه تهميشاً من الأسرة فيجد نفسه بعيداً عن دائرتها، ويفكر بالانتحار للفت النظر لنفسه».

تحقيق

في جزيرة بورنهولم الدنماركية النائية، في بحر البلطيق، اعلنت الشرطة يوم 25 يونيو/ حزيران الماضي مقتل شاب دنماركي - تنزاني في الثامنة والعشرين، وهو ما اثار سجالاً حول العنصرية في البلاد

عنصرية في الدنمارك

مقتل شاب أسود البشرة يثير السجال

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

كان الشاب، الذي يرمز إلى اسمه بحرف «باء»، بناءً على قرار المحكمة، عائداً من عاصمة الدنمارك، كوبنهاغن، فرحاً بتخرجه من كلية الهندسة، يوم 23 يونيو/ حزيران الماضي، وفي نيته أن يحتفل مع أسرته في جزيرة بورنهولم القريبة من السويد، بتحقيق النجاح، وبدلاً من الاحتفال بهذا الإنجاز الفردي الكبير، مع والدته تنزانية الأصل (شرق أفريقيا) ووالده الدنماركي، انتهى به الحال قتيلاً على يد شقيقين، احدهما نازي، سكتت الصحافة وحاولت الشرطة طويلاً، رفض أيّ دوافع عنصرية وراء الحادثة، ما فجر غضباً من بعض الأطراف المدافعة عن حقوق المهاجرين والأقليات، وسجالاً حول عمق العنصرية في هذا البلد الإسكندنافي.

بعد إعلان الشرطة مقتل الشاب «الدنماركي - التنزاني»، مرت أيام تعاملت فيها صحافة البلاد ببرود مع حادثة القتل التي راح ضحيتها «باء» ذو الثامنة والعشرين عاماً، الذي تخرج حديثاً من كلية الهندسة في جامعة «كوبنهاغن» وعاد إلى الجزيرة لزيارة أهله محتفياً بتخرجه، صدمة المجتمع المحلي، حيث قُتل الشاب، لم تجارها شرطة الدنمارك وصحافتها، خصوصاً بعد الكشف عن القاتلين، وهما شقيقان، الأكبر بينهما (25 عاماً) صديق سابق للمجني عليه، فيما الأصغر (23 عاماً) متعصب نازي نقش على ساقيه وشوماً عدة تشير إلى تعصبه، من قبيل الصليب النازي وشعار «القوة البيضاء». بقيت الشرطة الدنماركية، بالرغم من غضب أصدقاء القتيل ومعارفه، ومطالبة أصوات دنماركية عدة، سياسية وحقوقية، بالتعامل مع التحقيق في القضية، باعتبارها «جريمة عنصرية»، تصر على أنّها «مجرد جريمة قتل بشعة لا تُعرف أسبابها بعد».

أثارت تصرفات الشرطة شكوكاً كبيرة بين الصحافيين المحليين والمراسلين الأجانب، خلال الأسبوع قبل الماضي، بمن فيهم مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، الذي سارع إلى الكتابة عن «جريمة عنصرية» فيما تحدثت مكاتب الصحافة الأجنبية عن قرار الشرطة الإبقاء على هوية القاتلين «مخفية وان يجري التحقيق القضائي خلف أبواب مغلقة بشكل مضاعف (وهو تعبير عن صرامة عدم تسرب أيّ شيء)»، بالإضافة إلى تصنيفها الجريمة على أنّها «من دون دوافع عنصرية».

جدير بالذكر أنّ مجتمع جزيرة بورنهولم صغير يضم قرى محيطة بمدينته الكبيرة رونا، حيث يعرف الناس تقريباً كلّ شيء عمّن يكون القاطن فيها، خصوصاً أنّ اللغة أو اللكنة السويدية هي السائدة، ما يعني معرفة الناس بمن يسمّونهم «قادمين جدد إلى بورنهولم».

بعد الجريمة بأسبوع، بدأت - بالرغم من تكتم الشرطة والصحف الدنماركية - تتكشف هوية القاتلين وخلفية أحدهما النازية، وذهبت شهادات العارفين بالطرفين لتكشف عن «تعليقات عنصرية دائمة» كان يطلقها أحد القاتلين، ويشارك بحماسة واستفزاز في تظاهرات وتحركات حزب «تشديد الاتجاه» اليميني المتطرف بزعامة السياسي المثير للجدل، راسموس بالودان، الذي حكم عليه قبل فترة وجيزة بالسجن بسبب العنصرية بالذات، وهو يؤيد أيضاً حركة «وايت باور/ القوة البيضاء» كمجموعة نازية من بين مجموعات العنف القومي المتطرف في دول الشمال الأوروبي.

رفض الشرطة اعتبار القضية عنصرية يقوم سياسي برفض الاعتراف بمشكلة العنصرية القائمة في الدنمارك. وخلال نهاية الأسبوع الماضي، كشفت المعلومات أنّ طريقة قتل الشاب ابن الثامنة والعشرين على أيدي شقيقين عشرينيين كانت بشعة جداً. وقد تسرب من تحقيق الشرطة ما يشير إلى معرفة القتيل بأنّه «قُتل مثلما قتل المواطن الأميركي الأسود جورج فلويد» الذي لقي حتفه على يد شرطي في مدينة مينيابوليس، وأثار مقتله الذي صورته شابة، موجة احتجاجات شعبية حقوقية كبيرة جداً في الولايات المتحدة ما زالت مستمرة حتى اليوم بعنوان «حياة السود مهمة» و«لا أستطيع التنفس»، وهي العبارة التي قالها قبل وفاته بينما كان الشرطي يضغط بركبته على عنق فلويد.

الشاب القتيل «باء» كان محبوباً في الجزيرة، ومهذباً، بشهادة السكان، وقد أثار مقتله غضباً بعد الكشف عن كتابة أحد القاتلين رداً على حملة «حياة السود مهمة» على صفحته في الثاني من يونيو/ حزيران الماضي، أي بعد أسبوع من مقتل فلويد، على موقع «فيسبوك»: «حياة البيض مهمة»، وفقاً لشهادة أصدقاء الطرفين.

برّرت الصحافة الدنماركية «بروده تعليقتها» بحسب ما وصفتها حملة «حياة السود مهمة» منتقدة، ومعها بعض معارف القتيل، أنّها «كانت مجرد تكهنات عن كونها جريمة كراهية» كما ذهبت «بوليتيكن». لكن سرعان ما وصل خبر قتل الشاب الأسود إلى حركة «حياة السود مهمة» لتعقب على الجريمة الأسبوع الماضي بمنشور على «فيسبوك» بعنوان: «أزيحوا ركابكم عن أعناقنا». وكتبت الناشطة الدنماركية، أمالي هافا، التي يتابعها نحو 100 ألف مستخدم على «إنستغرام» بعد أيام على جريمة القتل: «رجلان أبيضان دنماركيان قتلا بوحشية رجلاً تنزانياً - دنماركياً في بورنهولم، ولا تغطية إعلامية في هذا البلد للجريمة».

يوم السبت في الرابع من يوليو/ تموز الجاري، بعدما توالت الانتقادات الغاضبة من دنماركيين، بدأت الصحافة تكتب عن «تراجيديا القتل في بورنهولم»، كما ذهبت صحيفة «بيرلنغسكا». وللمرة الأولى، جاء في عنوان كادر الصحيفة أنّ «أحد القاتلين المُفترضين في جريمة بورنهولم عنصري». وتماشت الصحيفة في تقريرها مع السجال الذي فجرته عملية القتل: «بالنسبة إلى البعض، فإنّ عملية القتل والتحقيق فيها والتغطية الإعلامية دليل على العنصرية البنيوية العميقة في المجتمع الدنماركي، فيما بالنسبة إلى آخرين لا يمكن إصدار أحكام مسبقة قبل تقديم جميع المعلومات». وكانت معظم التقارير الصحافية تحاول الردّ على الانتقادات اللاذعة التي تفترض أنّه «لو كان الفاعل صاحب بشرة داكنة والقتيل أبيض، لكنّا أمام تغطية غير متوقفة عند حدّ».

باقات زهر لذكرى الشاب القتيل (ليلي رينك/ فرانس برس)

588
كيلومتراً مربعاً، هي مساحة جزيرة بورنهولم، التي وقعت فيها الجريمة، فيما يبلغ عدد السكان نحو 40 ألفاً

من جهتها، أعلنت السياسية اليسارية، مقررة شؤون الأجانب والدمج في حزب «الائحة الموحدة»، روزا لوند، أنّ «عملية القتل تحطم القلب، وهي جريمة مفجعة للغاية. كلّ أفكاري تذهب إلى أقارب الرجل وأسرته، وهناك حاجة ماسة وكبيرة للتصرف حيال العنصرية».

وفي التسريبات عن تحقيق الشرطة ما يزيد غضب من يعتقد أنّ الجريمة ارتكبت على أساس عنصري، وأنّ الشرطة تخفي عن قصد أنّها جريمة كراهية. تقول تقارير التحقيق الرسمية إنّه «يوم 23 يونيو/ حزيران، بين منتصف الليل والسادسة من صباح اليوم التالي، قتل الشاب البالغ من العمر 28 عاماً (مع إخفاء الاسم ومنع الصحافة من نشره) في منطقة نوردسكوفين. عملية القتل جرت بعدد من اللكمات على الوجه والجسد، وكسر في الفك، وضرب بزجاجة وكسر في الجمجمة وخنق بوضع الركبة على عنق الضحية ومحاولة حرق الجثة».

الخنق بوضع الركبة هو ما أثار أيضاً حنق شباب دنماركيين من معارف الضحية، وسكوت وسائل الإعلام عن ذلك القتل قبل بدء تسريب تفاصيل مفجعة عن الجريمة، وتفاصيل عن خلفية أحد الجناة، وتأييده الحركة النازية في الشمال. وتلفت رسالة كتبت بالخط العريض مرفقة بباقة زهور في مكان الجريمة لتأكيد مضمونها: «علينا أن نتيقظ جميعاً وننتبه للحقيقة: نحن جميعاً نتحمل مسؤولية موتك، ومسؤولية تحقيق العدالة التي لم توجد بعد». وتلك الرسالة جاءت تحت عنوان «حياة السود مهمة». ووفقاً لـ«بوليتيكن»، ترى هذه الحملة أنّ «ليست القضية أنّ هناك رائحة عنصرية، بل إنّ رائحتها نتنة ومقرفة».

في الأيام القليلة الماضية استمرت القضية في التفاعل، مع إثارة قتل المهندس الخريج، مزيداً من النقاش حول العنصرية المبطنة في المجتمع الدنماركي.

> الشاب القتيل «باء» كان محبوباً في بورنهولم، ومهذباً، بشهادة السكان
>
> رفض الشرطة اعتبار القضية عنصرية يقوم على موقف سياسي

كورونا: أولوية مساعدة الدول الفقيرة

> هجمة كورونا المستمرة، وتزايد الإصابات والوفيات حول العالم يحتمان الالتفات إلى الدول الأفقر في معركتها مع الوباء، وهو ما تعمل الأمم المتحدة عليه

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما اقترب عدد الإصابات بفيروس كورونا الجديد حول العالم من 14 مليوناً، ارتفعت نسبة الشفاء بينهم إلى نحو 56 في المائة، لكنّ المعركة ضدّ الوباء العالمي تتفاوت بين بلد وآخر بحسب الإمكانات الطبية والوقائية، وما يندرج في إطارهما من فحوص وعلاج وعزل صحي وحجر منزلي وتباعد اجتماعي وغيرها من تدابير.

على هذا الأساس، تسعى الأمم المتحدة لجمع 3,6 مليارات دولار أميركية إضافية لتمويل خطتها للاستجابة الإنسانية العالمية في مواجهة الفيروس. وقد حذرت الهيئة الدولية جميع الدول المتقدمة من «كلفة التقاعس» حيال الفيروس في الدول الفقيرة. وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك: «هناك خطر كبير من حصول عدة مجاعات في نهاية هذا العام وبداية العام المقبل. يجب أن نعمل الآن لمنع وقوع ذلك».

وإلى جانب الصومال وجنوب السودان ونيجيريا (أفريقيا) واليمن (آسيا) التي تعاني أصلاً من نقص التغذية، أعرب لوكوك عن قلقه بشأن السودان وزيمبابوي (أفريقيا) وهايتي (أميركا الوسطى) أيضاً. وبالإضافة إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء، فإنّ الأموال ستسخر بشراء المعدات الطبية لفحص المرضى ومعالجتهم وإجراء حملات إعلامية وإنشاء جسور جوية إنسانية مع أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. وأعرب مارك لوكوك عن أسفه إذ إنّه «حتى الآن، كان رد فعل الدول الغنية على الوضع في الدول الأخرى غير كافٍ»، لافتاً إلى أنّه «يمكن معالجة المشاكل الهائلة التي يواجهها العالم بقليل من المال نسبياً والكثير من الخيال». وهذا هو ثالث نداء لجمع التبرعات توجهه الأمم المتحدة منذ إطلاق خطتها في 25 مارس/ آذار الماضي. وكانت الأمم المتحدة تسعى آنذاك للحصول على مليارَي دولار أُضيفت إليها في أوائل مايو/ أيار الماضي 4,7 مليارات دولار. ومع الطلب الجديد يرتفع إجمالي المبلغ المطلوب من الأمم المتحدة إلى 10,3 مليارات دولار، لم تتمكن من جمع أكثر من 1,7 مليار دولار فقط منه.

على صعيد الوباء نفسه، شهدت السويد تزايداً حاداً في حجم الإصابات، إذ وصلت إلى نحو 77 ألفاً، فيما الوفيات وصلت إلى نحو 5600. وبالرغم من فرض الحجر المنزلي في مدينة ملبورن الأسترالية، بولاية فيكتوريا، فقد استمر عدد الإصابات في الارتفاع. وسجّلت ثاني كبرى المدن الأسترالية، في آخر حصيلة يومية أكثر من 400 إصابة جديدة. وبينما تجاوزت الهند مليون إصابة والبرازيل مليوني إصابة، طلبت عاصمة إقليم كاتالونيا الإسباني، برشلونة، من السكان البقاء في منازلهم، والإحجام عن التجمعات التي تزيد عن عشرة أشخاص لمكافحة انتشار الفيروس. لكنّ الحكومة المحلية لم تصل إلى حدّ فرض إجراءات عزل عام إلزامية في ثاني أكبر مدن إسبانيا، وقالت إنّ الإجراءات التي طلبتها من السكان تهدف لتجنب اللجوء لذلك.

بدوره، قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إنّ الحياة لن تعود إلى طبيعتها قبل نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، على أحسن تقدير، وحذر من أن المقاهي الليلية ومناطق لعب الأطفال يجب أن تظل مغلقة، وأن تبقى حفلات الزواج محدودة. وأضاف جونسون أنّ السلطات ستسمح ابتداء من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل للجماهير بحضور الفعاليات الرياضية. لكنّه قال إنّ الحكومة ستبحث العودة للحياة الطبيعية بشكل أكبر ابتداء من نوفمبر. وأوضح أنّ السلطات المحلية ستكون لها صلاحيات أكبر في فرض إجراءات العزل العام ابتداء من اليوم السبت، مشيراً إلى أنّ «هذه الصلاحيات ستمكّن السلطات المحلية من التحرك بشكل أسرع للتصدي لحالات التفشي حيث تكون للسرعة أهمية بالغة».

من جهته، ومع استمرار تسجيل إصابات كبيرة جداً في الولايات المتحدة، ناشد خبير الأمراض المعدية البارز الدكتور أنطوني فاوتشي، الفئات الأصغر سناً الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، والإجراءات الأخرى الرامية للحدّ من انتشار الفيروس. وقال: «أرجوكم... تحملوا المسؤولية المجتمعية وكونوا جزءاً من الحلّ لا المشكلة». وارتفعت الإصابات الجديدة في الولايات المتحدة إلى أكثر من 75 ألف إصابة يومياً مقارنة بما يقلّ عن 20 ألف إصابة يومية في مايو/ أيار الماضي. وقال فاوتشي إنّ متوسط عمر المصابين انخفض بنحو 15 سنة إذ باتت فئات أصغر سناً تصاب بالعدوى. وسجل العالم حتى مساء أمس أكثر من 13 مليوناً و900 ألف إصابة، من بينها نحو 7 ملايين و800 ألف شفاء، و595 ألف وفاة، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

فحص في جنوب السودان (أليكس ماكبرايد/ فرانس برس)

لن تعود بريطانيا إلى طبيعتها قبل نوفمبر المقبل (جاستن تاليس/ فرانس برس)

اليمنيون يلهثون خلف الخدمات الصحية

> يواجه اليمنيون في الوقت الراهن الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، بانعكاسها على المنظومة الصحية المنهارة أساساً بفعل الحرب التي بدأت عام 2015، وفاة عشرات الأطباء والعاملين في المجال الصحي من جراء إصابتهم بالمرض. يأتي هذا في الوقت الذي أقدمت فيه بعض المنظمات الدولية على وقف نشاطها في كثير من المراكز الصحية لعدم توفر الدعم اللازم، ما تسبب بأزمة إنسانية حرمت 19,7 مليون شخص من الرعاية الصحية، بحسب الأمم المتحدة.
>
> وبسبب الإقبال الشديد على المستشفيات، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية التي تنفذها المؤسسات الصحية للحدّ من انتشار فيروس كورونا، يجد سكان العاصمة صنعاء صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية، لا سيما في المستشفيات الحكومية. وفي السياق، تقول المواطنة سميرة العريقي إنّها عانت كثيراً حتى وجدت سريراً لوالدتها المصابة بمشاكل صحية في الكلى. تضيف أنّها ظلت تبحث عن مستشفى حكومي يستقبل والدتها مصابة بأمراض في الكلى، ولم تحصل على ذلك لولا توسط أحد معارفها. تواصل: «أحد أقاربي توسط لنا في مستشفى الثورة، واستطعنا إدخالها إلى مركز الكلى. نعرف أنّ عملية إيجاد سرير في السابق كانت صعبة، لكنّها اليوم باتت أكثر صعوبة بسبب انتشار فيروس كورونا». تشير إلى أنّ المستشفيات تنفذ إجراءات احترازية كي لا ينتقل الفيروس إلى المرضى المعرضين للخطر بسبب مناعتهم المنخفضة.

أما المواطن هاني عبد الكريم، فقد فوجئ أخيراً بأنّه مضطر لشراء معظم احتياجاته الصحية عندما كان في المركز الصحي الحكومي في وسط صنعاء، الذي اعتاد على نقل أفراد أسرته إليه عندما يمرضون. ويقول عبد الكريم إنّه اشترى «المغذيات والحقن والكانيولا (القنية الوريدية) والشاش والأربطة وغيرها من المستلزمات»، نظراً لعدم توفرها في المركز الصحي. يضيف: «لا أدفع عادة إلا رسوماً رمزية للمركز أو لشراء الأدوية، لكن لأول مرة أشتري هذه المستلزمات بنفسي من الصيدلية. هذا الوضع الجديد يحمّل المواطن أعباءً جديدة في ظروف بالغة الصعوبة».

> يخلو كثير من المراكز الطبية من المستلزمات المطلوبة لتقديم الخدمات للمواطنين
>
> أغلب الأطباء تركوا الدوائر الحكومية وذهبوا إلى المستشفيات الخاصة

ويخلو كثير من المراكز الطبية من المستلزمات المطلوبة لتقديم الخدمات للمواطنين، بحسب جواهر المخلافي، العاملة الصحية في مركز «الرازي» الطبي في صنعاء. تقول إنّ «أبسط الاحتياجات الصحية غير متوفرة في المركز الذي أعمل فيه. نحتاج إلى المستلزمات المتعلقة بالجراحة والإسعافات الأولية للمرضى الذين يُنقلون إلى المركز، مثل حقن الحمى والمهدئات أو حتى السيرتو (الكحول الطبي)، لكن الأهم أننا نحتاج لعاملين صحيين؛ فأطباء لأنّ أغلب الأطباء تركوا العمل في الدوائر الحكومية وذهبوا إلى المستشفيات الخاصة بسبب عدم صرف الرواتب». تصف هذه المعضلة بـ«أكبر مشكلة تواجه العاملين في القطاع الصحي اليوم». وتؤكد أنّ المركز الذي تعمل فيه وغيره من المراكز الصحية الحكومية «تعاني من انقطاع الأدوية والإمدادات الطبية، لا سيما التي تقدم للمواطنين مجاناً، ما يتسبب في حرمان المستفيدين من الخدمات الصحية المتكاملة، ويقابل هذا تزايد أعداد المرضى المترددين على المركز الصحي».

من جانبه، يؤكد المتحدث الرسمي باسم لجنة الطوارئ في محافظة تعز (وسط) الدكتور أحمد منصور، أنّ جائحة كورونا أثرت كثيراً في القطاع الصحي في اليمن عموماً، وفي تعز خصوصاً، بالتزامن مع تفشي أمراض وبائية أخرى، وعدم توفر بنية تحتية قادرة على مواجهتها. ويقول منصور إنّ الجهات الداعمة والسلطات المحلية والكادر الطبي باتت تركز على جائحة كورونا على حساب الأمراض المزمنة والحمّيات الأخرى، «ما أدى إلى تفاقم معاناة مرضى كثيرين ووفاة بعضهم. يلفت إلى أنّ عدم توفر وسائل الحماية الشخصية من فيروس كورونا في بداية تفشيه «دفع بعدد كبير من الأطباء إلى المكوث في منازلهم، فتضررت المستشفيات العامة والخاصة، لكن بمرور الوقت بدأت هذه المشكلة بالتلاشي». وبحسب المكتب التنفيذي الأعلى لنقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين، فإنّ إجمالي عدد الأطباء الذين توفوا بفيروس كورونا الجديد، منذ تفشي الوباء في البلاد، بلغ 45 طبيباً حتى 13 يوليو/ تموز الجاري.

وفي العاصمة السياسية المؤقتة عدن (جنوب)، يبحث المواطن خليل الدبعي عن فرصة للسفر إلى مصر لعلاج صهره الذي أصيب في عموده الفقري من جراء حادث سير في عدن. يقول الدبعي: «لم يعد هناك أطباء متخصصون في العمود الفقري في عدن، فقد غادر كثير من الاختصاصيين اليمن خلال الفترة الماضية بحسب كلام الأطباء». يشير إلى أنّ السفر إلى الهند أو مصر هو الخيار القابل للتطبيق حالياً. يضيف أنّ أفراد أسرته يعملون على توفير تكاليف السفر والعلاج خارج البلاد: «يحاول صهري بيع بعض ممتلكاته كي يوفر تذاكر السفر له ولأحد المرافقين، وكذلك تكاليف العلاج في الخارج».

طبيب متطوع يقدم أدوية ووصفات طبية لمرضى فقراء في صنعاء (محمد حمود/ Getty)

كورونا الهند

أكثر من مليون إصابة في ثالث بلد موبوء

في الهند التي تحلّ ثالثة على قائمة البلدان المتضرّرة من جائحة كورونا، تخطّت حصيلة الإصابات المؤكدة المليون يوم أمس الجمعة. يأتي ذلك في حين تبقى نسبة الوفيات من جرّاء مرض كوفيد - 19 الذي يتسبّب فيه فيروس كورونا الجديد متدنية في البلاد نسبياً، مقارنة بالدول الأكثر تضرراً. فهي لا تتعدّى 18 وفاة في مليون نسمة (أكثر من 25 ألفاً و600 وفاة)، في حين تبلغ في الولايات المتحدة الأميركية 417 وفاة في المليون، وفقاً لحسابات أعدّتها وكالة «فرانس برس» استناداً إلى البيانات الرسمية.

يُذكر أنّ الأخيرة تحلّ أولى على قائمة البلدان المتضرّرة من كورونا، مع أكثر من ثلاثة ملايين و700 ألف إصابة وأكثر من 141 ألف وفاة. أمّا في الموقع الثاني، فتحلّ البرازيل مع أكثر من مليونَي إصابة ونحو 77 ألف وفاة.

وفي الأسابيع الأخيرة، راحت السلطات المحلية تضاعف القيود الصحية وتدابير الحجر المنزلي، سعياً إلى احتواء تفشّي العدوى في ثاني دولة لجهة عدد السكان في العالم، والتي تحصي 1,3 مليار نسمة. وكانت الحكومة الهندية قد فرضت في نهاية مارس/ آذار الماضي حجراً منزلياً صارماً رفعته في مطلع يونيو/ حزيران الماضي على الرغم من تزايد حاد في الإصابات، بهدف إنقاذ اقتصاد منهك.

في سياق متصل، حذّر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أخيراً من أنّ منطقة جنوب آسيا في طريقها لتصير البؤرة المقبلة لكورونا في العالم. وأعلن المسؤول الإقليمي للاتحاد جون فليمينغ في بيان أنّه «فيما تتّجه أنظار العالم إلى الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية وأميركا الجنوبية، فإنّ مأساة إنسانية مماثلة تنشأ سريعا في جنوب آسيا».

(الصور: فرانس برس)